

كونفدرالي عراق  
داد كابي بالآلي لبيت المقدس



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد ١٤/القضائية/بغداد/٢٠١٣

تعلن المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٦/٢/٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد محمد المصمود  
وعضوية كل من العدة للقضاة فاروق محمد الصافي وعمر ناصر حسين وأكرم طه محمد  
وأكرم أحمد بابان ومحمد صالح القشيشي وفهد صالح التميمي وبطريق تعيين من رئيس  
وبحسب لبر الفلكيين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الصيغ - العدوى - إنذار عبد الإلهي لافت  
الصيغ عليه - العدوى عليه - وزير الداخلية/إضافة لوظيفته وكيله المسؤول الطيفي  
بشرى سعد داود .

#### الافتتاح

لحسن المدعى (الصيغ) أسامي مهنة القضاة الإداري يائمه نقيب متقرب إلى  
الديوبنة العامة لشرطة واسط/مديرية مكافحة الجرائم وسط وخارج الكلبة العسكرية الأولى الدورة  
(٤٧) والقتل بمديرية شرطة مكافحة وسط عام ٢٠٠٢ وتم تعيينه على  
ذلك وظيفة الشؤون الادارية وكانت رتبته في حينها (مسازم أول) وبعد ذلك  
من وظائفه بقانون المساعدة والعملية اثر معلومات ليهية وغير صحيحة وبذلك  
تم شحونه بمخالفات المساعدة والعملية اثر معلومات ليهية وغير صحيحة وبذلك  
ترقيته حسن عام ٢٠١٠ حيث صدر كتاب هيئة المساعدة والعملية القاضي بعدم  
شحونه بمخالفات المساعدة والعملية وكذلك كتاب وزارة الداخلية/لجنة  
المساعدة والعملية المرقم (٢٠١٩٦) لس ٢٠١١/٣/٦٧ والذى يؤكد بذلك  
عدم شحونه بمخالفات المساعدة والعملية وبasis بدون ترقية ملأه عام ٢٠٠٦  
(ترقيه تعيينه على ذلك وظيفة الشؤون الادارية) وبحسن عام ٢٠١١ - و بتاريخ ٢٠١١/١/٩  
تم ترقية إلى رتبة نقيب ، تلقى (الصيغ) بتاريخ ٢٠١١/١/٩ - أقام (العدوى)/(الصيغ)  
دعواه أسامي مهنة القضاة الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٢/١١ طالبا فيها الحكم  
بالاعتراض تعيينه لسوة بظاهره الذين ترقوا إلى رتبة نقيب في ٢٠١١/١/٩ .

کوئلی خبران



جمهوريّة العراق  
المتحدة الاتّحاديّة العليا  
العدد ٢٦٣ / انتخابات شهر

وللرقة المائية المطرية الطيبة قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٦  
برئاسة المستشار (٢٠١٦) حسناً بالاتفاق بالطعن بمرد دعوى المدعى .  
ولعدم قاعدة المير بالحكم طعن به لميرزا لام المحكمة الاعلمية العليا  
برئاسة المستشار (٢٠١٧) طاناً لقضية الأسباب غيرها .

112

تمى تشكيل والدارسة من المحكمة الاتحادية العليا وبعد ان الطعن تمييز  
بتقدم ضمن المدة القانونية لقرار رئيس مجلس وزارى عطف النظر على القرار لم يتم  
وقد تم صبح يومياً للقانون ذلك ان المدعي (المدعي) قد ادعى ان  
محكمة النقض الالزى باه ذريع القضية العسكرية الحورة (١٦) والى تمنع  
اندو مدعى شرطة واسط سنة ٢٠٠٣ وثبتت على مسلاك وزراة الداخلية  
بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ وكانت رئيشه ملائكة اول ولم يتم ترقیته حتى تاريخ ٢٠١٢/١/٩  
انى رئيسة لجنة شفوية بقانون المساعدة والعدالة والى يطعن بالكتاب  
المرقم (٩٧٢٩) الموزع في ٢٠١٢/١ الذي ثبت فيه ان رئيشه دون احتساب  
الفترة السابقة وبمحض قىء بين انه قد تقدم بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٠ وان الكتاب  
بموضوع الطعن قد صدر بعد انتظام اي بتاريخ ٢٠١٢/٢/١ وبمحض ان يكون محلاً  
ويجب ان ينطب على قرار اوامر ادارى سابق له لكنى يصح ان يكون محلاً  
لاتفاق تدهور اسام محكمة النقض الالزى ويحيث ان انتظام المطعون من قبل  
المدعي سابق لازمه تصدوره قبل تاريخ صدور القرار الالزى المطعون فيه  
عليه فيكون بذلك انتهائه القانوني ظراً ان الية الطعن بالقرار  
والاخير الالزى ومن ثم انتظام مدعى ذلك ما يتحقق بالاتفاق المدعى ومنها  
ما ثبت به القرار (كتاب) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى  
البلورة المرقم (٩٥) لسنة ١٩٧١ العدد . علىه فان قرار

كونغرس العراق  
دائرة تأييد للأئمة القياديين



جمهورية العراق  
المملكة الاتحادية العليا  
العدد: ١٩/الاتحادية/تبين/٢٠١٣

مذكرة اتفاقية إدارية تقاضي بين، السيد عزيز صديق وموافق تقاضيون  
قرار تعيينه وزر العطوف التبريزية وتحميم العبرة رئيس التبريز  
وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠/٦/٢٠١٣.

الرئيس  
محدث المحمود

العضو  
طارق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسن

العضو  
أكرم هاشم

العضو  
أكرم محمد بابان

العضو  
محمد سائب الناصري

العضو  
هبة صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قيس نور الدين

العضو  
حسين أبو القاسم